

مخططات

«الاخوان» في ليبيا

بين الاستقواء بالخارج وتدمير الداخل





الافتتاحية

تحريض ومؤامرات

«أخوان» ليبيا يسمّمون المشهد السياسي

مجلة «المرصد»

منذ سنوات تعيش ليبيا على وقع انقسامات حادة، في أعقاب تدخل دولي في البلاد تسبب في إسقاط نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وأدخل البلاد في غياهب العنف الفوضى. ومثل انتخاب حكومة وحدة وطنية بعد أشهر من المفاوضات انعراجة مهمة في المشهد الليبي مع تصاعد الآمال بانتهاء الأزمة، لكن تيار الإسلام السياسي وعلى رأسه جماعة «الأخوان» مازال مصرا على تسميم الأجواء في البلاد ومنع الاستقرار فيها.





لم تستسغ جماعة «الخوان» دعوة وزيرة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية نجلء المنقوش الى خروج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا. حيث شنت الجماعة هجوما شديدا على الوزارة وذلك في محاولة للدفاع على الوجود التركي في الاراضي الليبية والمطالبة باستمراره بحكم انه يمثل الضامن الوحيد لاستمرار وجود الجماعة المنبوذة في البلاد.

وأكد حزب «العدالة والبناء» الذراع السياسية لتنظيم الإخوان في ليبيا، أن دعوة وزيرة الخارجية نجلء المنقوش إلى انسحاب القوات التركية من ليبيا «أمر مثير للاستغراب»، زاعما أن «هذه القوات المتواجدة على الأراضي التركية جاءت دعماً للاستقرار وبناءً على اتفاقية رسمية مشتركة مع الدولة الليبية»، مضيفاً: «إنهم ليسوا مرتزقة».

ومن جانبه هاجم القيادي الإخواني خالد المشري، وزيرة الخارجية نجلء المنقوش معلناً رفضه تصريحاتها. وقال المشري، في بيانه،

«إن وجود قوات أجنبية على الأراضي الليبية مبدأ مرفوض جملة

وتفصيلاً ولا يجب أن يكون محل نقاش أو مزايدة من أحد، غير

أن الجميع يجب أن يعي جيداً الفرق بين المرتزقة وبين وجود

قوات بناءً على هذه الاتفاقيات المبرمة مع تركيا». وطالب

المشري بـ«ضرورة بقاء القوات التركية ومرتزقتهم

السوريين والتركان في ليبيا لأنهم موجودون بشكل

شرعي»، حسب زعمه.

أما المفتي المعزول الصادق الغرياني، فقد أهالي

مدينة طرابلس ومقاتلي «بركان الغضب» لقيادة

حملة استنكار واسعة ضد الوزارة وإجبارها على تقديم

استقالتها، متهماً إياها بخدمة مشروع يسعى لاحتلال

ليبيا. ورفض الغرياني، الذي يقيم في تركيا ويوصف في ليبيا

بـ«مفتي الفتنة والإرهاب والدم»، خلال ظهور تلفزيوني له عبر

قناة «التناصح»، تصريحات وزيرة الخارجية المنقوش، وزعم أنها

«تكررت فيها لجميل تركيا وفضلها على ليبيا» بعد تدخلها لدعم

شنت الجماعة هجوما شديدا
على الوزارة وذلك في محاولة
للدفاع على الوجود التركي في
الاراضي الليبية والمطالبة باستمراره
بحكم انه يمثل الضامن الوحيد
لاستمرار وجود الجماعة
المنبوذة في البلاد.



حكومة الوفاق، وفق زعمه.

وإذعانا لفتوى الغرياني، المفتي المعزول بقرار من مجلس النواب الليبي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، عقدت ما يسمى قوات «بركان الغضب» اجتماعاً الجمعة في المقر الإداري وسط مصنع التبيغ بالعاصمة طرابلس الذي يسيطر عليه عماد الطرابلسي رئيس المخابرات السابق، واستنكر المجتمعون في بيان، تصريحات وزيرة الخارجية حول القوات التركية التي زعموا أنها «داعمة ومتواجدة لأغراض مشروعة»، من خلال اتفاقية رسمية مع الدولة الليبية، مطالبين بإقالة الوزيرة نجلاء المنقوش، لعدم أهليتها وعدم مراعاة المصالح العليا للدولة الليبية في أمر يمس الأمن القومي».

وأعلنت «بركان الغضب» رفضها تعيين حسين العائب رئيساً لجهاز المخابرات العامة، خلفاً لعماد الطرابلسي الذي أصدر قراراً بتعيينه فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق السابقة. وزعم أمر مليشيا 166 محمد الحصان، أن حكومة الوحدة الوطنية رضخت للقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، داعياً لتمرد مسلح ضد المجلس الرئاسي.

وعقب هذا الاجتماع حاصرت مليشيات مسلحة، مقر فندق «كورثينا» في العاصمة الليبية طرابلس، لإجبار رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي على إقالة وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش، والإبقاء على عماد الطرابلسي، وعدم تكليف العائب بمهام رئيس المخابرات. وقالت المتحدثة باسم المجلس الرئاسي نجوى وهيبة، إن ما جرى هو اقتحام لفندق وليس لمقر المجلس، مشيرة إلى أنه ليس للمجلس مقر اجتماعات دائم، مشيرة إلى أن أحداً لم يتعرض للأذى نتيجة لاقتحام الفندق.

وتلقي هذه التطورات الضوء على الخطر الكبير الذي يهدد العملية السياسية في ليبيا في ظل استمرار مؤامرات جماعة «الاخوان» وتقلباتها، حيث تذكر الأحداث الأخيرة بأخرى جرت

حاصرت مليشيات مسلحة،
مقر فندق «كورثينا» في
العاصمة الليبية طرابلس، لإجبار
رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي
على إقالة وزيرة الخارجية نجلاء
المنقوش، والإبقاء على عماد
الطرابلسي، وعدم تكليف
العائب بمهام رئيس
المخابرات.



في العام 2014 حين خسر الإسلاميون الانتخابات بالضربة القاضية. رغم الإمكانيات المرصودة لهم إعلاميا وماليا وأمنيا، ما دفع بهم إلى الانقلاب على النتيجة من خلال الحرب الأهلية المعلنة من قبل مليشيات «فجر ليبيا»، والتي أدت إلى ترحيل البرلمان إلى مدينة طبرق في شرق البلاد.

وتسعى جماعة «الخوان» جاهدة للبقاء في السلطة التي وصلت إليها بعد دعمها للتدخل الغربي في البلاد في العام 2011. فالجماعة التي تزعم بحثها عن دولة مدنية ديموقراطية، استعانت بالمليشيات المسلحة للسيطرة على مؤسسات الدولة. وطيلة السنوات الماضية كرست الجماعة ومليشياتها الفوضى والنهب والفساد.

وفتحت الجماعة الباب أمام التدخلات التركية التي تقودها اطماع اردوغان في الثروات النفطية وأحلامه التوسعية الموهوسة. ومنذ توقيع مذكرة التفاهم للتعاون الأمني والعسكري بين حكومة الوفاق ونظام أردوغان في نوفمبر 2019، تداعت قيادات «الخوان» للتهليل والتطليل لهذه الاتفاقية والتي وصلت حد الدعوة لتسليم ليبيا إلى تركيا.

وتتالت شحنات السلاح القادمة من تركيا إلى ليبيا دعما لمليشيات «الخوان» وتأجيجا للصراعات والحروب في البلد العربي. كما تحولت الأراضي الليبية إلى مسرح لتجريب تركيا لطائراتها المسيرة على غرار طائرات مقاتلة جديدة من نوع «بيرقدار تي بي 2»، التي تفاخر رئيس المجلس الأعلى للدولة والقيادي في جماعة «الخوان» خالد المشري، في تصريح لصحيفة الإندبندنت البريطانية بحصوله عليها دون أن يشير إلى أن هذه الطائرات تسفك دماء الليبيين.

وباتت كل مخططات المجموعات المنتمجة إلى الإسلام السياسي في ليبيا وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين مكشوفة لدى الشعب الليبي الذي أدرك أن هذه التنظيمات لا تحاول إلا السيطرة على الحكم وتنفيذ مشروعها التخريبي في المنطقة. وأطلق ناشطون ومدونون

الجماعة التي تزعم بحثها عن دولة مدنية ديموقراطية، استعانت بالمليشيات المسلحة للسيطرة على مؤسسات الدولة. وطيلة السنوات الماضية كرست الجماعة ومليشياتها الفوضى والنهب والفساد.



ليبيون هاشتاغ # تركيا تطلع برا ، انتقدوا من خلاله موقف تنظيم الإخوان في بلادهم، الذي تحرك بقوة لرفض أي دعوة لانسحاب القوات التركية وإجلاء مرتزقتها من ليبيا. ودعا النشطاء في منشورات إلى إيقاف العمل بالاتفاقيات الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق السابقة، والتي بمقتضاها فتحت الباب أمام القوات التركية للتدخل في ليبيا وإغراقها بالمرتزقة الأجانب والأسلحة والعتاد العسكري. إلى جانب السيطرة على قواعدها العسكرية وإبرام اتفاقيات لتدريب الميليشيات المسلحة.

وسبق ان شهدت المدن الليبية خلال السنوات الماضية تحركات ضد «الإخوان»، والتنديد بسيطرة الجماعة على مفاصل الدولة وتغلغلها في المؤسسات، إضافة إلى تحميلها مسؤولية الفتنة والاحتلال في البلاد. ويشير مراقبون أن الفترة القادمة ستكشف أكثر حجم المؤامرات الإخوانية التي تحاك في ليبيا بدعم تركي لأجهاز جهود التسوية ولانهاك البلاد واستنزافها.

وأعلنت جماعة الإخوان في ليبيا، منذ أيام، تحولها إلى جمعية تحمل اسم «الإحياء والتجديد»، وذلك تمهيدا لخوض الإخوان معترك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة. وقال التنظيم إن «جمعية الإحياء والتجديد ستؤدي رسالتها في المجتمع الليبي من خلال عملها الدؤوب في شتى مجالات العمل». وجاء هذا الاعلان بعد سلسلة من الندوات وورش العمل تحضيراً للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة.

وتبدو هذه الخطوة محاولة مكشوفة لإعادة ترتيب أوراق الجماعة لكسب ثقة الليبيين مرة أخرى خاصة بعد النكسات التي تعرضت لها الجماعة مع تقديم عدد من أعضائها في ليبيا استقالات جماعية وإعلانهم إغلاق مكتب الجماعة بمنطقة الزاوية اعتراضاً على ما تتعرض له البلاد. ويشير مراقبون إلى أن هذه المناورة لن تفيد بعد تعود الشعب الليبي على خبث الجماعة ونواياها السيئة.

أطلق ناشطون ومدونون
ليبيون هاشتاغ # تركيا تطلع
برا ، انتقدوا من خلاله موقف تنظيم
الإخوان في بلادهم، الذي تحرك بقوة
لرفض أي دعوة لانسحاب القوات
التركية وإجلاء مرتزقتها من
ليبيا.



إخوان ليبيا بعد حل الجماعة

التحويلات المخادعة

شريف الزيتوني

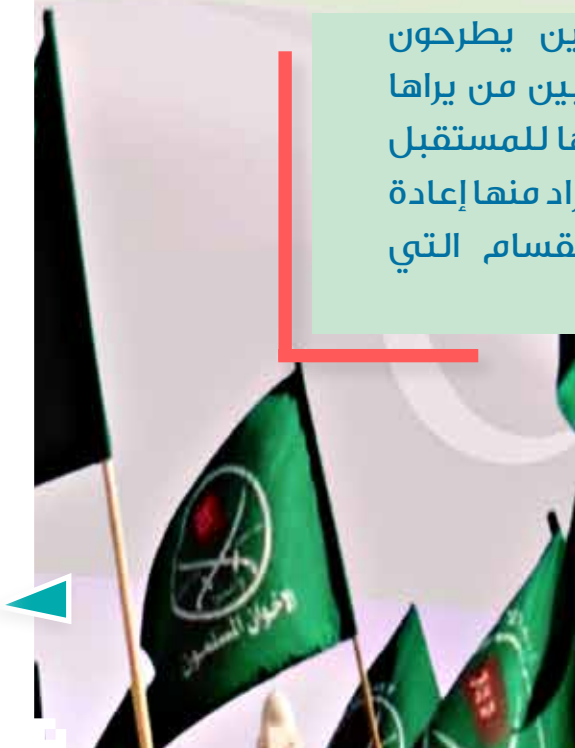
يوم الثالث ما مايو الماضي أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا عن حل نفسها وتحولها إلى جمعية تحت اسم «الإحياء والتجديد» إيماناً منها بأن المدخل الحضاري للتغيير والنهضة هو العمل المجتمعي، للإسهام في قيام مجتمع مدني لا يضيق بالتنوع والاختلاف، بحسب بيان أصدرته في الغرض وخلف جد لا واسعا في ليبيا وخارجها. التحول المفاجئ جعل الكثيرين يطرحون أسئلة عن حقيقة نوايا الجماعة بين من يراها مراجعات مهمة يمكن البناء عليها للمستقبل وبين من يعتبرها «تقية» إخوانية يراد منها إعادة تنظيم الصفوف بعد حالة الانقسام التي تشهدها في السنوات الأخيرة.



التحول المفاجئ جعل الكثيرين يطرحون أسئلة عن حقيقة نوايا الجماعة بين من يراها مراجعات مهمة يمكن البناء عليها للمستقبل وبين من يعتبرها «تقية» إخوانية يراد منها إعادة تنظيم الصفوف بعد حالة الانقسام التي تشهدها في السنوات الأخيرة.



إحياء
وتجديد





الجماعة الليبية قالت إنها انتقلت إلى جمعية «إحياء بالدعوة إلى التمسك بمنهج الإسلام الوسطي وتعاليمه»، وإن تحولها كان لكي «تؤدي رسالتها في المجتمع الليبي من خلال عملها الدؤوب في شتى مجالات العمل»، كما رغبت في بيانها نذكر كلمة «مدني»، وقطع الصلة بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وهي مفردات تحاول عبرها نزع فكرة التنظيم الديني المنغلق والرافض للآخر. وقد تكون الرسالة هنا موجهة للخارج الذي أصبحت بعض القوى فيه تنظر بعين القلق لتواجد الفروع الإخوانية في بعض العواصم، والتأثير السلبي الذي تسببوا فيها سواء عبر مشاركتهم في الحكم وفشلهم فيه كما هو حال تونس والمغرب، أو عبر الانخراط في العنف ودعمه وهذا كان واضحا في ليبيا وسوريا.

لكن المتابع لخطوة التنظيم الليبي سيفهم أن تغيير الاسم، ليس حدثا وحيدا، ويبدو أنه تغيير عام في فروع التنظيم العالمي في أكثر من عاصمة، حيث يتزامن مع زيارة خاطفة لرئيس حركة النهضة التونسية إلى الدوحة، ليس بصفته رئيسا للبرلمان بل بصفته التنظيمية التي قد تخفي أشياء مرتبطة بمستقبل السياسي في المنطقة. الأخبار في تونس لم توضح الأسباب الحقيقية للزيارة، وأنصار الحزب أرادوا أن يسوقوا بأن أسبابا اقتصادية سرّعت بها وأن أرقاما كبيرة من الأموال ستدخل تونس ودائع ومنحا واستثمارات مفترضة، لكن ما تحمله بعض الكواليس أن الزعيم الإسلامي التونسي باعتباره أحد رموز الحركة الإسلامية في المنطقة العربية، زار قطر لبحث موقع الجماعة عالميا بعد التطورات الأخيرة في المنطقة والتي رأى الإسلاميون أنها قد تجعلهم على الهامش من جديد، خاصة في ظل التقارب المصري التركي والمصالحة الخليجية.

من هذا المنطلق قد يكون «الهروب» الإخواني الليبي، جزءا من هذه التحولات، في إطار البحث عن موقع جديد بعيدا عن الشكل التنظيمي التقليدي واللعب على الجانب الجمعياتي أو الدوعي باعتبار مساحة التحرك فيه أكثر حرية وحتى علاقتها بالمجتمع أخف حدة من العلاقة الحزبية، خاصة في وضعية جماعة مثل جماعة الإخوان التي تلقى نفورا كبيرا في ليبيا.

في جانب آخر يرى محللون أن هذا التغيير هو مناورة لربح الوقت والظروف لإعادة التموقع الداخلي، من أجل ضمان مستقبل سياسي لم يعد مضمونا بالشكل القديم، فليبيا على بعد أشهر قليلة من الانتخابات وموازنين القوى على الساحة غير واضحة.



ذكر كلمة «مدني»، وقطع الصلة بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، هي مفردات تحاول عبرها نزع فكرة التنظيم الديني المنغلق والرافض للآخر، وقد تكون الرسالة هنا موجهة للخارج الذي أصبحت بعض القوى فيه تنظر بعين القلق لتواجد الفروع الإخوانية في بعض العواصم.



والجماعات الإسلامية لم تعد إطار مغريا للناس، بل هي الأكثر عداء بالنظر إلى ما تسببت فيه خلال العشرية الأخيرة وارتباطها بالإرهاب وبخيارات إقليمية متورطة بقوة في الفوضى الذي عاشتها البلاد من فوضى وانقسام سياسي، ومن هناك سارعت الجماعة الليبية إلى البحث عن عنوان جديد تحاول تقديم نفسها عبره ثم المحاججة بالاستقلالية.

وفي مقال للكاتب التونسي عبد الجليل معالي على موقع «الرؤية» قال إن «المرحلة الراهنة لا تسعفهم (إخوان ليبيا) بترف سياسي أو دعة اجتماعية، فحاولوا الانحناء حتى تمر العاصفة، وبادروا إلى تغيير اسم الجماعة للهروب من كل انتماء قد يجز عقوبة أو تضييقاً، وتواروا وراء هوية دعوية معلننة تخفي حقيقة سياسية مضمرة، لكنهم حافظوا على أروقة خفية مع الحزب الإخواني (حزب العدالة والبناء)، تتيح لهم اعتماداً متبادلاً يضمن تقاسم أدوار يجنب الجمعية مآلات مخيفة مقبلة لكل الفروع الإخوانية العربية، ويزود الحزب برأس ماله البشري، وأضاف الكاتب التونسي، أنه «في السياق الليبي الراهن، وفي الظرفية الإقليمية التي تكتنفها التحولات، يصبح إعلان جماعة الإخوان التحول إلى جمعية حدثاً مهماً من منطلقين، فكري وسياسي، على أن أهمية الحدث تقتضي التشديد على أن الإعلان نفسه ليس سوى تغيير للاسم ولا يعد بتحولات فكرية وسياسية

المتابع لخطوة التنظيم الليبي سيفهم أن تغيير الاسم، ليس حدثاً وحيداً، ويبدو أنه تغير عام في فروع التنظيم العالمي في أكثر من عاصمة، حيث يتزامن مع زيارة خاطفة لرئيس حركة النهضة التونسية إلى الدوحة، ليس بصفته رئيساً للبرلمان بل بصفته التنظيمية التي قد تخفي أشياء مرتبطة بمستقبل السياسي في المنطقة.



كان إخوان ليبيا
أمام ضرورة إحداث «تغيير» لعله
يساهم في إعادة تنظيم أنفسهم
بشكل يسمح لهم بتجميع جديد ربما يبدأون
به الانتخابات القادمة كمستقلين في انتظار
ما سيحصلون عليه من نتائج، إما تجعلهم من
التاريخ أو تبعث فيهم أملا جديدا يعيدهم
إلى الواجهة وهذا غير منتظر في
السياسات الجديدة.

اكتظَّ بها البيان».

أما بعض التحليلات الأخرى فهي تذهب إلى أن الجماعة ترغب في إعادة ترتيب
بيتها الذي ضربته الانشقاقات والخلافات في السنوات الأخيرة أدت إلى حل فروعها في
مدينتي الزاوية ومصراتة، كما استقال عدد من أعضائها وقياداتها ما
أدى إلى تراجع على مستوى المزاج الشعبي الذي لم تدم شعبيتهم
عنده طويلا بطبيعتها. بل إن البعض يرى أن هذا التغيير هو
«محاولة للتنصل من الجرائم التي اقترفتها الجماعة بحق الشعب
الليبي والشعوب العربية، والتظاهر بالتغيير بلبس قناع جديد
قد يظهرهم في صورة جديدة قبل الانتخابات والظهور
باسم جديد، فهم أصبحوا مثل الشركات الرأسمالية
عندما تصل لحالة الإفلاس تغير اسمها حتى تتخلص
من الملاحقة القضائية»، مثلما قال نائب رئيس
المجلس الأعلى للقبايل والمدن الليبية، ادريس
ونيس الدرسي، في تصريحات سابقة لسكاي نيوز
عربي.

وعلى هذا الأساس كان إخوان ليبيا أمام ضرورة
إحداث «تغيير» لعله يساهم في إعادة تنظيم أنفسهم
بشكل يسمح لهم بتجميع جديد ربما يبدأون به الانتخابات
القادمة كمستقلين في انتظار ما سيحصلون عليه من نتائج،
إما تجعلهم من التاريخ أو تبعث فيهم أملا جديدا يعيدهم إلى
الواجهة وهذا غير منتظر في السياسات الجديدة.

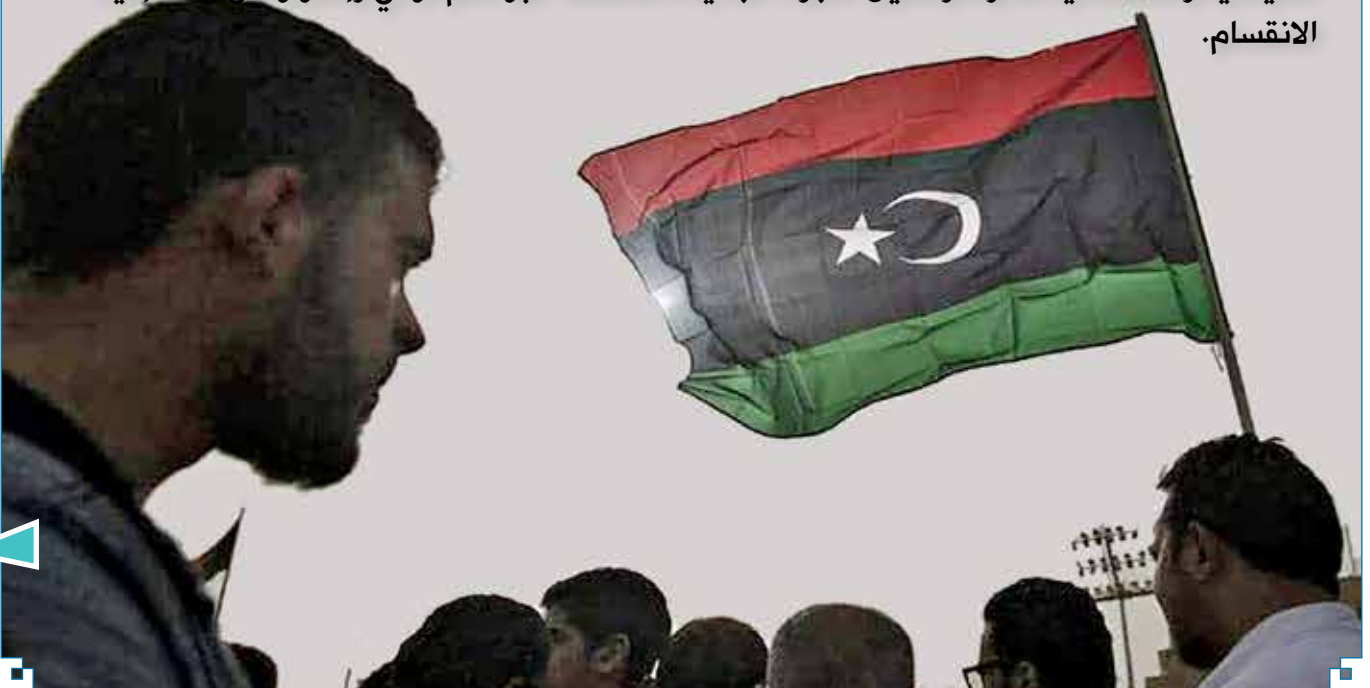
يرى البعض أن هذا التغيير هو
«محاولة للتنصل من الجرائم التي
اقترفتها الجماعة بحق الشعب الليبي
والشعوب العربية، والتظاهر بالتغيير
بلبس قناع جديد قد يظهرهم في
صورة جديدة قبل الانتخابات
والظهور باسم جديد».



«الإخوان» وتعفين مشهد المصالحة الليبية

محمد بالطيب

في الوقت الذي استبشر فيه الليبيون خيراً بالاتفاق السياسي وبالحكومة الجديدة والمجلس الرئاسي الوليد، ثم بالتصويت على هذه الحكومة وإسنادها من مجلس النواب ومباركتها من قبل كافة الفاعلين السياسيين والعسكريين والدوليين في المشهد، بدأ تنظيم الإخوان المسلمين عمله على عدة أصعدة لاختراق حالة المصالحة والاستقرار والعمل على إعادة التمكين في المفاصل السياسية والاقتصادية للدولة وتعفين الأجواء الجديدة للمشهد عبر دعم تركي وإصرار على إعادة إحياء الانقسام.





نصت مخرجات الحوار السياسي في جينيف ومخرجات عمل لجنة 5+5 العسكرية على ضرورة خروج كافة المقاتلين الأجانب من البلاد. وهذا ما أعلنته وزير الخارجية الجديدة نجلاء المنقوش وطالبت به بشكل صريح منذ أسابيع. غير أن هذه المطالبة كلفتها هجوما عنيفا من قبل جماعة الإخوان المسلمين وحلفائه من الميلشيات والجماعات المسلحة.

وتعليقا على هذه الهجمة، يقول المحلل السياسي محمد الرعيش في تصريح له العربية، نت، أن هذا الموقف المدافع عن بقاء قوات تركيا في ليبيا من قبل معسكر أنقرة في الداخل الليبي لم يكن مستغربا، باعتبار الارتباط الوثيق بين تركيا وبين الإخوان ومليشياتها المسلحة. مشيرا إلى أن انقلابهم على وزير الخارجية التي سبق وأن أثنوا على قرار تعيينها، يدل على أنهم يتحركون بأوامر من تركيا التي لم ترضا مواقف المنقوش.

ردود الفعل العنيفة من قبل الإخوان وحلفائهم على تصريحات المنقوش لم تتوقف ومازالت مستعرة ومستمرة، حتى أن ميلشيات هاجمت على مقر المجلس الرئاسي للمطالبة بإقالتها. ويقود هذه الحملة وجوه ووسائل

بدأ تنظيم الإخوان المسلمين عمله على عدّة أصعدة لاختراق حالة المصالحة والاستقرار والعمل على إعادة التمكين في المفاصل السياسية والاقتصادية للدولة وتعفين الأجواء الجديدة للمشهد عبر دعم تركي وإصرار على إعادة إحياء الانقسام.



إعلامية تبث وتقيم في تركيا وتتحرك ضمنها ميلشيات مسلحة على الأرض مدعومة من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة ومتحالفة مع المرتزقة الاتراك في ليبيا.

هذا الموقف المتذيل لتركيا تصدح به جماعة الإخوان بشكل صريح وتعلنه من كل منابرها وعبر كل قياداته، رغم الرفض الليبي الشعبي الواسع، فالقيادي عصام عميش القيادي في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بالولايات المتحدة قال منذ أيام في تصريح متلفز أنه «من المهم لنا أن يكون الدور التركي الأساس والأكبر؛ لأننا وجدنا فيهم حليفا ذو ثقة واستطاع أن يقدم شيئا أساسيا لاستقرار الدولة المدنية وإنهاء المشروع العسكري» بحسب تعبيره.

وفي نفس سياق هذه الجهود الإخوانية لتعفين المصالحة الليبية وتعطيل السير نحو الانتخابات، كشفت «سكاي نيوز عربية» في تقرير لها عن مساعي تنظيم الإخوان لإشغال فوضى جديدة في ليبيا لتعيين وزير دفاع تابع لها. وبحسب توقعات خبراء سياسيين في الشأن الليبي، نقلت عنهم القناة، فإن مطالبة الإخوان بتعيين وزير للدفاع، والدفع بمرشحين منتمين لهم في هذا الوقت، ما

ردود الفعل العنيفة من قبل الإخوان وحلفائهم على تصريحات المنقوش لم تتوقف ومازالت مستعرة ومستمرة، حتى أن ميلشيات هاجمت على مقر المجلس الرئاسي للمطالبة بإقالتها. ويقود هذه الحملة وجوه ووسائل إعلامية تبث وتقيم في تركيا وتتحرك ضمنها ميلشيات مسلحة على الأرض مدعومة من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة ومتحالفة مع المرتزقة



هو إلا محاولة جديدة لتعطيل الحياة السياسية، وإفساد مخرجات الحوار الوطني، فضلا عن إفشال عمل لجنة 5+5 المكلفة بملف طرد المرتزقة الأجانب وتفكيك الميليشيات. وفي ذات السياق ينبه المحلل السياسي إبراهيم الفيتوري إلى أن تنظيم الإخوان يحاول منذ فترة افتعال الأزمات لتأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة نهاية العام بأي شكل، فبعد فشله في الضغط على أن يتم التصويت على الدستور أولا، افتعل أزمة وزير الدفاع لتعطيل المسيرة السياسية، حتى لا يصل إلى النقطة التي تخرجه من المشهد السياسي.

وأضاف الفيتوري لـ«سكاي نيوز عربية»، أن التنظيم يحاول أيضا بهذه الطريقة الالتفاف على بنود مخرجات برلين وتعطيل عمل لجنة 5+5 العسكرية المسؤولة عن ملف إخراج المرتزقة، وتوحيد الجيش الليبي، والالتزام بوقف إطلاق النار.

وأما الضامن لعدم حدوث هذا -يتابع الفيتوري- فهو أن تنظيم الإخوان يجب أن يكون آخر فصيل يقدم مرشحين لوزارة الدفاع؛ كون انتمائه الأول لتركيا بصفتها حاضنة مقر التنظيم الدولي، ورئيسها أكبر الداعمين له. هذه المساعي الإخوانية لتعيين مشهد المصالحة وإعادة إحياء الانقسام وضرب حالة الوئام السياسي والاجتماعي القائمة حاليا بين مختلف الأطراف ورغبة الجميع في الذهاب نحو انتخابات نهاية العام، تأخذ أشكالا متعددة ومتداخلة وتصب في النهاية في هدف واحد وهو رغبة التنظيم وحلفائه في إدامة حالة الفوضى البلاد والاستثمار في العنف والدماء والانقسام، لأن المؤسسات والاستقرار السياسي والذهاب إلى الانتخابات ستعكس بشكل صريح حجم الرفض الشعبي -كما حدث في انتخابات سابقة- لهذه الجماعات ومشاريعهم وحلفائهم وعلى رأسها تركيا وقطر.

المؤسسات والاستقرار السياسي والذهاب إلى الانتخابات ستعكس بشكل صريح حجم الرفض الشعبي -كما حدث في انتخابات سابقة- لهذه الجماعات ومشاريعهم وحلفائهم وعلى رأسها تركيا وقطر.



استنزاف وتلاعب وإهدار

فساد «الاخوان» ينخر جسد ليبيا

نجاه فقيري

يصرّ إخوان ليبيا في كل محطة تحاول فيها البلاد لملمة شتاتها والخروج من عنق الأزمات التي انفجرت باستمرار منذ أحداث 2011، بعد بروزهم بقوة وتغلغلهم في مفاصل المشهد منذ ذلك الحين، على زعزعة استقرار البلاد وإعاقة كل تقدم حاصل في المسار السياسي الليبي الذي أفرز عن سلطة تنفيذية انتقالية تضمن المرحلة القادمة وتمرر بالبلاد إلى انتخابات ديسمبر 2021. فمنذ تسللهم إلى السلطة ومؤسسات الدولة الحيوية لم يخلفوا فيها إلا الفساد والإفلاس والفوضى.





قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية المنتخبة، عبد الحميد ديبية، عقب مباشرته لمهامه «وجدت أن كافة الملفات يستشري بها فساد غير مسبوق». لقد خلف الإخوان تركة ثقيلة من الفساد المستشري في كافة مفاصل وهياكل الدولة وما زالوا، من الفساد المالي والتلاعب بالميزانيات إلى إهدار المال العام وتبديد عائدات النفط وصولاً إلى جلب المرتزقة وتمويل صفقات السلاح غير المشروعة مع تركيا وغيرها من أوجه الفساد. الفساد المالي.. منهج السيطرة الرئيسي في المخطط الإخواني وفقاً لتقرير مؤثر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2020، احتل اسم ليبيا قائمة أكثر عشر دول فساداً في العالم من أصل 180 دولة تناولها التقرير الذي يعتمد في تقييمه لأداء مؤسسات الدول على عدة عوامل أبرزها «العمل والمال السياسي ومؤشرات الديمقراطية وحرية التعبير»، فتنظيم الإخوان يعتمد حسب الخبراء، على الفساد المالي والفوضى الأمنية والارتباك والانشقاق السياسي وانتشار السلاح والميليشيات وضعف الدولة لتغله في ليبيا والحفاظ على نفوذه لأطول فترة ممكنة.

لقد سعت قيادات الإخوان منذ وصولها إلى مقاليد السلطة إلى الهيمنة على المؤسسات الحيوية بالبلاد بدءاً بالمالية، كالمصرف المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار، وهو ما سهل استنزاف هذه المؤسسات الهامة وتكوين ثروات طائلة أدت إلى ظهور «مليونير جديد» كل يوم في ليبيا، حسب التعبير الشهير لمبعوث الأمم المتحدة السابق للدعم في ليبيا، غسان سلامة» الذي أضاف أن «الطبقة السياسية في ليبيا لديها

خلف الإخوان تركة ثقيلة من الفساد المستشري في كافة مفاصل وهياكل الدولة، من الفساد المالي والتلاعب بالميزانيات إلى إهدار المال العام وتبديد عائدات النفط.



كم كبير من الفساد يندى له الجبين، في فترة ترأسه للبعثة الأممية في ليبيا. لم يتوقف الفساد المالي عند ذلك الحد بل وصل حسب المراقبين والمحليين، إلى تحويل المليارات إلى المصارف التركية، إذا يحيط الغموض بمصير الودائع والأرصدة الليبية الموجودة بهذه المصارف والفوائد المترتبة عنها، خاصة المصرف العربي التركي الذي يمتلك فيه البنك الليبي الخارجي مساهمة كبيرة.

وقد أمطت خلافات الإخوان أواخر العام الماضي اللثام عن فضائح استنزاف الأموال والثروات الليبية، حيث كشف رمزي آغا رئيس لجنة السيولة في المصرف المركزي الليبي بالبيضاء، أن المركزي الليبي بطرابلس قام خلال أيام معدودة بتحويل 4 مليارات من احتياطياته النقدية إلى المصرف المركزي التركي كوديعة بدون الحصول على عائد عليها، مشيراً إلى وجود قانون يرجع إلى سنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية صادر من المؤتمر الوطني العام.

واتهم رئيس المجلس الأعلى للدولة السابق، عبد الرحمن السويحلي، قيادات حزب العدالة والبناء، فرع تنظيم الإخوان في ليبيا، بإرهاق خزينة الدولة وصرفها في إسطنبول، وذلك رداً على اتهامه من قبل رئيس ديوان المحاسبة وعضو تنظيم الإخوان، خالد شكشك، بالفساد وإهدار أموال عامة بغير حق على سفرياته الخاصة، وإقامة عدد من أفراد أسرته في فندق بمبالغ كبيرة.

من جانب آخر شاب أعمال الصديق الكبير، المتتمي لتنظيم الإخوان، والمستمر في منصبه منذ 10 سنوات، حيث عينه المجلس الانتقالي أواخر 2011 بضغط من التنظيم الإخواني المسيطر على أغلبية المؤتمر الوطني الليبي حينذاك، الكثير من المخالفات أخطرها

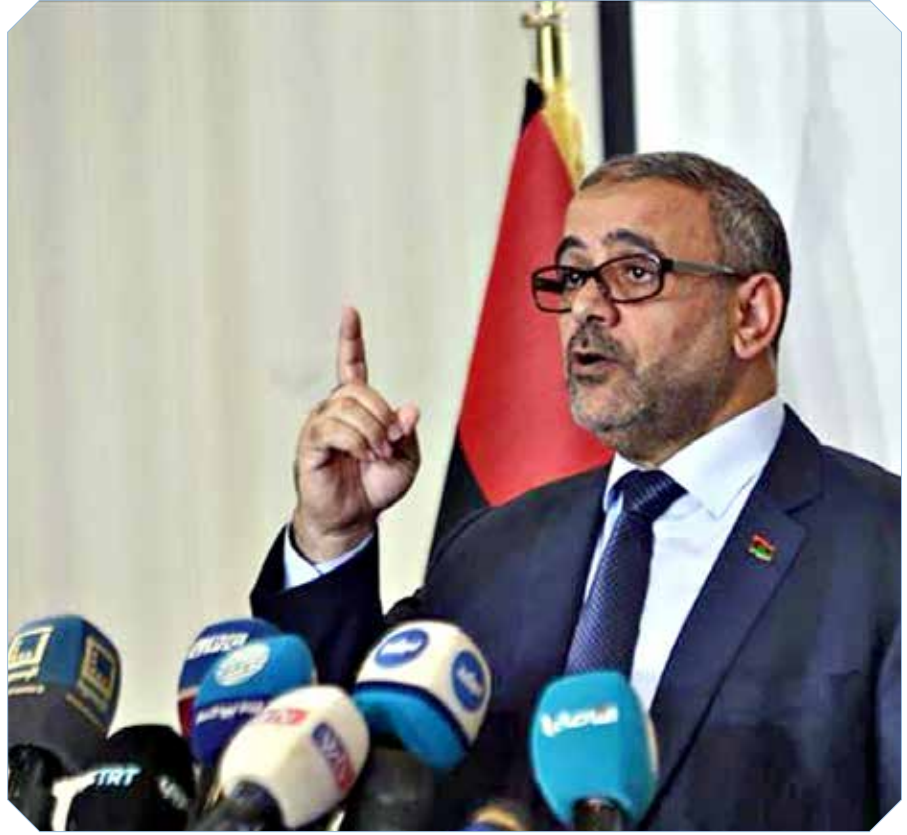
تعويضات الإخوان المالية لـ «داعش» تواصلت حتى بعد تحرير مدينة سرت من تنظيم داعش.



صرف رواتب ثابتة لميليشيات إرهابية وصفقات سلاح مشبوهة، حسب ما رصدته تقارير رقابية. كان آخرها الصادر عن ديوان المحاسبة في طرابلس.

وعمل الكبير على ترسيخ تواجد التنظيم بتوفير غطاء مالي كبير له، مكنه من توطيد أقدامه عسكريا في الغرب الليبي. كما كشفت مؤسسة «غلوبال ويتنس» في تقرير لها بداية العام الحالي عن تعرض ليبيا لخسارة ملايين الدولارات سنويا بالاحتلال في استعمال منظومة الاعتمادات المستندية المسيرة من طرف مصرف ليبيا المركزي الذي يترأسه الصديق الكبير.

ونكرت المؤسسة أن العدد الضخم في إصدار الاعتمادات المستندية بشهادة مصادر المؤسسة يشير إلى جريمة مالية سارية في منظومة الاعتمادات المستندية والتي تكلف الكثير للخزينة العامة الليبية. وقالت المؤسسة في تقريرها إن مسؤولون كبار في مصرف ليبيا المركزي يتولون مناصب إدارية في مصارف تجارية مملوكة من طرف ليبيا



في الخارج، ما يعدّ تضارب صريح في المصالح.

وأهدرت مؤسسات الدولة الليبية تحت حكم الإخوان مبالغ طائلة دون أن يكون لها أي أثر تنموي أو خدماتي، أو حتى توفير السيولة والتحكم في الأسعار، إضافة إلى التلاعب بالاستثمارات الخارجية وبالأموال المجمدة وغيرها، علما وأن ليبيا ليست عليها أي ديون خارجية موجبة الدفع.

الأمر ذاته ينسحب على المؤسسة الوطنية للنفط، ركيزة الإقتصاد الليبي ومنصة الضخ المالي الكبرى بل والرئيسية في البلاد، التي باتت تحت حكم الإخوان لتصب عائداتها في مصالحهم وتمويلاتهم المشبوهة للمرزقة والمليشيات ودعم الإرهاب. حيث يقول مصطفى الزاوي، أمين اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الشعبية الليبية، إن «ثروة النفط الليبية تديرها جماعة الإخوان» مشيرا إلى أن أموال ومدخرات تلك الثروة تذهب للمليشيات ودعم الإرهاب».

ولضمان مواصلة سيطرتهم على المؤسسة المالية الليبية، يسعى تنظيم الإخوان في ليبيا إلى تعطيل التعيينات الجديدة في المناصب السيادية، بعد أن ظهر لهم خلو قوائم المرشحين من أذرعهم القديمة فيها، وبخاصة رئيسا المصرف المركزي الصديق الكبير وديوان المحاسبة خالد شكشك. وقد يشمل هذا التعطيل محاولة لخلق توتر وفوضى جديدة في البلاد، أو تعطيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة نهاية العام.

الفساد السياسي.. ومساعي الإخوان للفوز بالسلطة سعى الإخوان في محافل عدة إلى إفشال المحفل السياسي الذي انتهجته ليبيا منذ أولى محطات الحوار بالصخيرات مرورا بلقاء تونس وصولا إلى انتخابات جنيف

تنظيم الإخوان يعتمد، حسب الخبراء، على الفساد المالي والفوضى الأمنية والارتباك والانشقاق السياسي وانتشار السلام والمليشيات وضعف الدولة للتغلغل والحفاظ على نفوذه.



في فضيحة رشاي مدوية. ومازالت التحذيرات والمخاوف قائمة من محاولة التنظيم التموقع في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة سعياً لمواصلة مخططهم في السيطرة على ليبيا. ويعمل تنظيم الإخوان حالياً حسب المراقبين والمحليين السياسيين، إلى «الإنسلاخ» عن المألوف بدءاً بتغيير اسم التنظيم الإخواني إلى جمعية «الإحياء والتجديد» في حركة للمناورة والالتفاف حول المسار السياسي الليبي الجديد إضافة إلى تشييب الوجوه الممثلة له واعتماد خطاب جديد في محاولة لاستعادة الحاضنة الشعبية التي انفضت من حوله، عبر التغلغل مجدداً داخل المجتمع الليبي في صورة جمعية دعوية إسلامية وسطيّة، حسب المحليين.

يصف الكثيرون خالد المشري، من مؤسسي حزب العدالة والبناء الإخواني بعد 2011 الذراع السياسي للإخوان في ليبيا، ويوصف بأنه «رجل تركيا الأول» في

طرابلس، وذراع الفساد الإخواني في أحد أعلى مؤسسات السلطة بليبيا حيث يتأسس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، مؤسسة تنفيذية وهيئة استشارية أسست عقب توقيع اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015.

ويعرف عن المشري أنه من أكبر عملاء قطر وتركيا وأحد مشرعي الغزو التركي للبلاد، من خلال علاقاته الوطيدة بالمليشيات والمخابرات القطرية والتركية على السواء، كما أنه مقرب من مليشيات الزاوية التابعة لتنظيم القاعدة برئاسة أبو عبيدة الزاوي شعبان هدية، حسب الخبراء.

وقد استطاع في هذه المدة القصيرة طيلة هذه المدة أن يشغل عدة مناصب مالية كبرى، من بينها المدير العام لهيئة الأوقاف وشؤون الزكاة في ليبيا، ومدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بمركز تنمية الصادرات، ورئيس قسم الشؤون المالية بالهيئة العامة للتعمير، ورئيس لجنة المراقبة بالشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات. وانتخب المشري في عام 2012 لعضوية المؤتمر الوطني العام، الذي سيطر عليه

المتطرفون وانتهت ولايته عام 2014، إلى أن أصبح عضواً في لجنة الأمن القومي ومقرر اللجنة حتى سبتمبر 2014، ثم رئيساً للجنة المالية. وقد أحيا الاتفاق السياسي بمدينة الصخيرات المغربية هذا المؤتمر المنتهية ولايته بانتخاب مجلس النواب، وحولته إلى ما يعرف بمجلس الدولة الاستشاري، حيث ظل في عضويته إلى أن أصبح رئيساً له منذ 4 أبريل 2018.

وخلال هذه المدة لم يسلم من عدة اتهامات بقضايا فساد، حيث كشفت وثائق مسربة أن المشري استولى على أكثر من 190 مليون دولار من ثروات الشعب لينفقها كتمويل على تنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين في ليبيا. وقد كشفت مصادر مطلعة، حسب وسائل الإعلام المحلية، عن قلق قيادات التنظيم من حسم أمر حضورهم في مؤسسات الدولة، وبالأخص مجلس الدولة «الذي لن يكون له أي وجود» حال

سعى الإخوان في محافل عدة إلى إفشال المحفل السياسي الذي انتهجته ليبيا منذ أولى محطات الحوار بالصخيرات مروراً بقاء تونس وصولاً إلى انتخابات جنيف في فضيحة رشاي مدوية.



إتمام التغيير في المناصب السيادية.
الإخوان.. ودعم التنظيمات الإرهابية على رأسها داعش

فجرت منظمة «شهداء سرت للأعمال الخيرية»، أواخر العام الماضي في مراسلاتها إلى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، قضية التعاون بين تنظيم داعش وجماعة الإخوان المسلمين بليبيا، وكيف دعمت الأخيرة إرهابيين بمدينة سرت ماليا، عن طريق تعويضات هدم المنازل، لمواجهة الجيش الليبي.

وقالت المنظمة، في بيانها الذي نشرته وسائل إعلام ليبية وعربية، إن تعويضات الإخوان المالية لداعش تواصلت حتى بعد تحرير مدينة سرت من تنظيم داعش، العام 2016، واستفادت منها قيادات بارزة في التنظيم، من بينهم الرجل الثالث في التنظيم، إمام أمراج بلقاسم الجواني، مطالبة بإحالة لجنة حصر المنازل المتضررة إلى التحقيق، ونشر كشوفات التعويضات منذ العام 2011، من باب الشفافية.

كما تداول نشطاء ليبيون، يوم عام 2018، عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تسجيلًا مسريًا لجلسات تحقيق

مع المسؤول الشرعي السابق في تنظيم داعش بليبيا، فوزي بشير العياط الحسناوي، كشف فيه تفاصيل ارتباط التنظيم الإرهابي بجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، والجماعة الليبية المقاتلة «القاعدة»، ودعمهم لداعش بالمال والسلاح، وذلك قبل وأثناء سيطرة داعش على مدينة سرت.

وفي حادثة أخرى أظهر تسجيل مسرّب عبر تقنية الحوار «زوم» اجتماعًا مغلق بين عناصر تنظيم الإخوان في مدينة مصراتة، أن التنظيم هو المسؤول عن انقلاب «فجر ليبيا» 2014 التي تسببت بالفوضى وانقسام المؤسسات، و«فجر ليبيا» هي عملية عسكرية نفذتها مليشيات متطرفة عام 2014، اعترضت على نتائج الانتخابات البرلمانية التي مني فيها تنظيم الإخوان الإرهابي بخسارة فادحة، ولم يحصل إلا على 20 مقعدًا من مجموع 200 بالبرلمان.

وعقب العملية سيطرت مليشيات مصراتة على العاصمة طرابلس، والتي تسببت في تشكيل حكومتين شرعية في الشرق ومنشقة موالية للإخوان في طرابلس، ما اضطر الليبيون للذهاب إلى الحوار السياسي في مدينة الصخيرات الليبية التي أنشئ من خلالها المجلس الرئاسي الذي سيطر عليه الإخوان بشكل كامل.

مع كل هذا الفساد والمخططات العنيفة والسرية يواصل تنظيم الإخوان بكل مساعيه ومحاولاته اليائسة السعي لإجهاض خطة السلام التي رسمها الفرقاء الليبيون بحكومة وحدة وطنية إنتقالية منتخبة ستضمن انتقال البلاد بكل مواردها ومساعدتها إلى انتخابات برلمانية ورئاسية شفافة وناجحة حسب تعهدات رؤسائها في ظل دعم محلي ودولي كبيرين.



أماطت خلافات الإخوان أواخر
العام الماضي اللثام عن فضائح
استنزاف الأموال والثروات
الليبية.



إخوان ليبيا بعد 2011

مؤامرات و تحالفات لمناعة الفوضى و الخراب

رامي التلغ

أفضت التحولات الدراماتيكية والأحداث السياسية المتتالية التي شهدتها ليبيا منذ أواخر العام 2010 إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ مثل اندلاع الأزمة في فبراير من العام 2011 في ليبيا، مجالا خصبا لتيار الاسلام السياسي لمد أذرعه في البلاد ونشر مخططاته، فقد بدأ تنظيم «الإخوان» السري في الظهور مرة أخرى في العلن مستفيداً من تجارب نظرائهم بمصر، بعدما شكلوا خلايا في عدة مناطق من البلاد ثم دخلوا عبر بوابة المجلس الوطني الانتقالي، وسيطروا على الحكومة، ووفر لهم جناحهم العسكري «الجماعة المقاتلة»، حماية لظهورهم.





بعد الإطاحة بنظام الزعيم الراحل معمر القذافي في عام 2011 سارع الإخوان لإعادة تأسيس وجودهم في ليبيا. وفي آذار/مارس 2012 شكّل عضو جماعة الإخوان المسلمين محمد صوان حزب العدالة والبناء وهو حزب سياسي سعى إلى إقامة الخلافة الإسلامية الليبية والتي قيل إنه على غرار حزب الحرية والعدالة الذي انبثق عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وبعد ثلاثة أشهر احتل حزب العدالة والبناء المركز الثاني في أول انتخابات برلمانية ليبية، إذ حصل على 34 من أصل 200 مقعد في يوليو 2012.

استغلت جماعة الإخوان حالة الانفلات الأمني بعد 2011 الذي أدى إلى وجود عدد كبير من المجموعات المسلحة وصل لأكثر من 300 مجموعة مسلحة مختلفة العدد والتسليح، وراحت تعقد تحالفات معهم وتدعمهم مادياً وعسكرياً وإعلامياً للوصول إلى السلطة. ورغم كل محاولات الإخوان لاستخدام الدين للتأثير على الشعب الليبي من خلال تقديم أنفسهم كجماعة تدعو للعدالة مع الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، رفض الشعب الليبي فكرهم بعد أن اكتشف مكرهم وخداعهم، ولم يتلقى الحزب أهمية في البلاد وكان عدد المقاعد له 17 من أصل 80 مقعداً في البرلمان.

مع اندلاع أحداث 2011 بليبيا، وفي خطبة شهيرة بمدينة بنغازي، أحد قادة الإخوان، الشيخ ونيس المبروك، كان من أعلى أحد المنابر يشبه الناطو بحلف الفضول مبرر دعوة الناطو إلى التدخل في ليبيا.

فالتدخل كما هو بديهي ينزع الصبغة العفوية عن أي حراك شعبي، فتح الباب على مصراعيه أمام قوى إقليمية ودولية ذات أياد داخلية سببت تشرنوبلاً كبيراً، أدخل البلاد في دوامة التناحر الذي تشهد منه منذ سقوط القذافي.

منذ الأيام الأولى، سعى الإخوان إلى التدخل الخارجي، محاولين إسقاط نظام القذافي والوصول إلى الحكم بأسرع وقت وأقل تكلفة. إذ طلب الإخوان من الجيشين التونسي والمصري التدخل بعد أقل من أسبوع على اندلاع الأحداث، ومع تنامي الحصار على مدينة مصراته، معقل الإسلاميين في الغرب، دفع

استغلت جماعة الإخوان حالة الانفلات الأمني بعد 2011 الذي أدى إلى وجود عدد كبير من المجموعات المسلحة وراحت تعقد تحالفات معهم وتدعمهم مادياً وعسكرياً.



الإخوان نحو تدخّل تركي بحجة الأصول التركيّة لأهل مصراته. كما لم يتوقّف المجلس الوطني الانتقاليّ والإخوان عن الدعوة إلى تدخّل دولي، حتى وصلت قوات الجيش الليبي إلى مشارف بنغازي، فصدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 تحت الفصل السابع، وبدأ قصف الناتو في 19 مارس 2011. وقد صدرت فتاوى كثيرة في ليبيا وخارجها تحضّ على العنف والقتل، لعل أشهرها فتوى منظر الإخوان يوسف القرضاوي بقتل العقيد القذافي. في ذات الإطار، كاميرا قناة الجزيرة، المقرّبة من الإخوان، لم تغب لحظة لنقل الاستعراض، الذي أعلن خلاله بلحاج ما أسموه بتحرير طرابلس، ونصّب نفسه رئيساً لما سمّاه المجلس العسكريّ في طرابلس. وكشفت شخصيات ليبية وازنة، كانت في موقع المسؤولية في صفوف المعارضة، عن إغراق الكتائب الإسلامية بالسلاح من دول تحكمها تيارات تمثل مشروع الإسلام السياسي، كقطر والسودان وتركيا.

رئيس الوزراء، محمود جبريل، تحدّث عن الدعم القطريّ المبكر واللا محدود للمتمردين الإسلاميين (بل إن فرنسا أبدت اعتراضها على التمويل القطريّ المنفصل بلحاج والكتائب الإسلامية). مسؤولون في المجلس الانتقاليّ كشفوا عن رصد هم لتخزين الكتائب الإسلامية للسلاح في وقت مبكر من الأحداث، وعدم استخدامه في مواجهة الجيش الليبي النظامي خلال المعارك.

أدوار أخرى تكشفت، ومنها دور علي الصلابي في توجيه دفعة المساعدات العسكرية القطرية إلى الجماعات الإسلامية، خصوصاً أنّ شقيقه، إسماعيل، يقود كتيبة راف الله السحاتي، إحدى أكثر الميليشيات الإسلامية تطرفاً. أما إصرار قطر والكتائب الإسلامية على بقاء سلطة الميليشيات، فيؤكد الإعداد المبكر للسيطرة على ليبيا، ووضع خيار الاحتكام إلى القوة في الحساب.

وفي تصريحات صحفية لمحمود جبريل كشف سعي قطر الحثيث حينذاك إلى تنصيب بلحاج «قائداً للثوار»؛ فبحسب جبريل، دفعت قطر

تدعم كل من تركيا وقطر
والسودان الإخوان المسلمين،
بكل مجموعاتها العسكرية
بالمال والسلاح.



ببالحاج إلى قيادة «عملية تحرير طرابلس»، وزودته بالأسلحة، ثم أجلت موعد العملية مرات عدة حتى يتسنى له تنظيم قواته.

من ذلك، تدعم كل من تركيا وقطر والسودان الإخوان المسلمين، بكل مجموعاتها العسكرية بالمال والسلاح، حيث توفر السودان ترانزيت للنقل. في حين شاركت قطر عسكرياً في قصف قوات الجيش الليبي مع الغرب وقد امت الدعم المالي والعسكري لحكومة طرابلس.

أما تركيا فدعمت حزب العدالة والبناء الليبي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا حيث اعترفت تركيا بحكومة طرابلس وعينت في سبتمبر 2014، مبعوثاً خاصاً في ليبيا، وأصبح أول مبعوث يلتقي علناً بالسلطات غير المعترف بها دولياً في طرابلس. أيضاً سمحت تركيا لرحلات شركة الخطوط الجوية التركية باستئناف الطيران إلى مصراتة في سبتمبر 2014، فضلاً عن دعمها للحكومة عسكرياً حيث ظهرت التقارير المتعلقة بالدور التركي المتنامي منذ يناير 2013، عندما كشفت عن شحنات أسلحة صادرة من تركيا باتجاه ليبيا في مناسبات متكررة.

عاشت ليبيا منذ العام 2011، وضعا صعبا على جميع الأصعدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا جراء التدخل الغربي أسقط النظام.

ولكن الأسوأ من ذلك كان سقوط البلاد ضحية للإرهاب الذي استغل تلك الفوضى ليؤسس لنفسه موطئ قدم في البلاد لتتحول ليبيا في ظل تلك الظروف إلى جحيم يعيشه أهلها وخطراً يخشاه جيرانها. مآسي لم تمنع تيار الإسلام السياسي وعلى رأسه جماعة «الإخوان» من المطالبة بإعادة تكرار التدخل الغربي في ليبيا. وتعددت محاولات الإخوان لصد الجيش الليبي فمن التحالف مع الميليشيات والعناصر الإرهابية والمطلوبين دولياً، مروراً بتجنيد المرتزقة والمهاجرين وصولاً إلى استجداء الدعم التركي والقطري. لكن ضربات الجيش الليبي سنة 2019 وتقدمه الميداني مقابل تقهقر الميليشيات

كشف اللواء صالح رجب المسماري وزير الداخلية الليبي الأسبق أن تنظيم الإخوان الإرهابي يتبنى مخططاً دولياً داخل ليبيا لإحداث تغيير ديمغرافي عبر توطين المهاجرين غير الشرعيين.



دفع «الإخوان» الى المطالبة باعادة التدخل العسكري في ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين في تكرار لمأساة التدخل العربي في العام 2011.

مع تدشين عملية «طوفان الكرامة» التي أطلقها الجيش الليبي سنة 2019 انطلقت أصوات الإخوان في كل مكان. فهذا الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الذي يتزعمه أحمد الريسوني ويتخذ من الدوحة مقرا له، يرى أن تحرك قوات الجيش الليبي صوب العاصمة طرابلس «عدوان غاشم ومؤامرة مدعومة بأموال عربية» ويفتح باب الجهاد لعناصر الإرهاب من خلال اعتبارهم أن موقف الجيش «من الفساد في الأرض والبغي والعدوان الذي يجب صدّه ومواجهته».

في ذات الصدد، وأكد السياسي الليبي عز الدين عقيل، رئيس حزب الائتلاف الجمهوري، أن هناك مصدر دخل رئيسي للمليشيات والتنظيمات الإرهابية في ليبيا إضافة إلى فروع المافيات الدولية ومنها المافيا التركية التي تعمل لحساب شركة سادات المقربة من أردوغان.

من زاوية أخرى، كشف اللواء صالح رجب المسماري وزير الداخلية الليبي الأسبق أن تنظيم الإخوان الارهابي يتبنى مخططا دوليا داخل ليبيا لإحداث تغيير ديمغرافي عبر توطين المهاجرين غير الشرعيين للقضاء على العنصر العربي في البلاد وبالتالي محاصرة المشروع العربي في ليبيا.

وقال المسماري في تصريحات صحفية إن المخطط يرتكز في الأساس على تمكين الأعراق غير العربية من المهاجرين غير الشرعيين من احتلال الشمال الأفريقي. وأوضح أن هذا يتم عبر الجماعات الإثنية والعرقية بالمناطق الحدودية بأن تقوم كل جماعة في ليبيا باستضافة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الأفريقية الأخرى والمنحدرين من العرق نفسه مثل التبو والطوارق والأمازيغ. وعزا مشاركة وتبني تنظيم الإخوان لهذا المخطط لأيدولوجيته المتطرفة التي لا تعترف بالدولة الوطنية أو سيادتها، إضافة الى كونها جماعة وظيفية تنفذ أجنداث دولية في البلدان التي تتواجد فيها.

من جانبها، وثقت تقارير دولية استخدام مجموعات غرب ليبيا للمهاجرين غير الشرعيين في طرابلس كدروع بشرية ومقرات احتجازهم كمخازن لسلحها للوقاية من ضربات الجيش الليبي أثناء حربه على الإرهاب قبل خروجه من طرابلس في يونيو الماضي.

ويعتبر الاختباء في مدنيين وبينهم أحد أدوات المليشيات الإرهابية في ليبيا والتي يقود معظمها عناصر إرهابية دولية لديها خبرات سابقة في أفغانستان والشيشان.

وفي يناير 2020، أغلقت المفوضية السامية لحقوق اللاجئين مركزا للاحتجاز بطرابلس بعد تسرب أنباء عن قيام عناصر ميليشياوية بالتدريب على القتال وإجراء تجهيزات حربية بالقرب من مبنى مخصص لإقامة مهاجرين غير شرعيين.

لكن الصور التي تسربت من داخل هذا المركز أكدت اختباء هذه العناصر داخل المركز وليس بالقرب منه، كما أكد ذلك تقريرا سابقا للأمم المتحدة ووقوع المهاجرين غير الشرعيين المحتجزين في ليبيا تحت سطوة جماعات مسلحة.

دعمت تركيا حزب العدالة والبناء الليبي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا حيث اعترفت تركيا بحكومة طرابلس وعينت في سبتمبر 2014، مبعوثا خاصا في ليبيا، وأصبح أول مبعوث يلتقي علنا بالسلطات غير المعترف بها دوليا في طرابلس.



وفي يوليو 2019، شهد مركز لإيواء المهاجرين بتاجوراء شرق طرابلس جريمة قتل لأكثر من 60 مهاجرا بينهم 6 أطفال وإصابة 130 منهم داخل المركز على يد مليشيات إرهابية في محاولة منها لإلصاق التهمة بالجيش الليبي وقتها واستعداد القوى الدولية ضده. وزعمت أن الحادث ناجم عن قصف جوي بينما أكدت تقارير حقوقية وصحفية وشهود عيان أن القتل تم بالرصاص من مسافات قريبة.

في ذات الصدد، كشف تقرير لـ الأمم المتحدة في وقت سابق أن عدة دول أعربت عن قلقها بشأن وصول آلاف من إرهابيي داعش والقاعدة إلى ليبيا، عبر تركيا لدعم حكومة فايز السراج.

وذكرت لجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة بشأن ليبيا أن ما بين 7000 و 15000 مرتزق وإرهابي من سوريا دخلوا ليبيا عبر تركيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج ضد الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر.

وكشف التقرير أن داعش تفتخر ببضع مئات المقاتلين في ليبيا، وقالت إحدى الدول الأعضاء إن أعداد الإرهابيين من عناصر التنظيم ذاته يصل إلى 4000.

وأعربت المنظمة الأممية عن قلقها بشأن التقارير التي تفيد بأنه تم نقل 7000 - 15000 مقاتل من شمال غرب سوريا إلى العاصمة طرابلس عبر تركيا.

وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان هؤلاء المقاتلون السوريون في الأصل أعضاء في مجموعات إرهابية مدججة في قائمة العقوبات السورية.

وأضاف التقرير أن داعش ما زالت قادرة على البقاء، بينما كانت القاعدة تترسخ في المجتمعات المحلية وفي الصراعات.

من ناحيتها كشفت مؤسسة مؤسسة «سلفيوم» للدراسات والأبحاث عن احتمالية تنفيذ تنظيم القاعدة عدة عمليات داخل

في يوليو 2019، شهد
مركز لإيواء المهاجرين بتاجوراء
شرق طرابلس جريمة قتل لأكثر من
60 مهاجرا بينهم 6 أطفال وإصابة 130
منهم داخل المركز على يد مليشيات
إرهابية في محاولة منها لإلصاق
التهمة بالجيش الليبي وقتها
واستعداد القوى الدولية
ضده.



ليبيا، باستخدام الدعم التركي المقدم لها من السلاح وبعض التسهيلات، وفقا للورقة البحثية.

ورأت المؤسسة في تقريرها أن هناك عدة أسباب لتحرك التنظيم باتجاه ليبيا، أبرزها أن ليبيا تعتبر المنطقة الرخوة والميدان الهش الذي يمكن أن يكون الهدف الأول للأمير الجديد للتنظيم مبارك يزيد المكنى «أبو عبيدة العنابي»، الذي يمكن من خلاله الإعلان عن نفسه، بالنظر إلى وضع منطقة نشاطه وعمله في «بلاد المغرب الإسلامي» وجزء من الساحل والصحراء.

وتابعت أنه توجد تنظيمات ليبية تابعة للقاعدة مثل «أنصار الشريعة» و«الجماعة الليبية المقاتلة، ومجالس شورى بنغازي ودرنة وإجدابيا، والتي نشطت عناصرها مع عملية الميليشيات العسكرية المعروفة بـ«بركان الغضب» وتنتشر الآن في مناطق غرب ليبيا يمكنها أن تسهل العمليات اللوجستية والرصد والإمداد المعلوماتي لأي عملية إرهابية يفكر العنابي في القيام بها.

وأشارت مؤسسة «سلفيوم» للدراسات والأبحاث إلى علاقة حكومة أردوغان بتنظيم جبهة النصرة والفصائل السورية والعراقية الأخرى المباحية لتنظيم القاعدة والنفوذ التركي في غرب ليبيا وعلاقته ببقية التنظيمات الإرهابية، سواء في ليبيا أو الساحل والصحراء، مؤكدة أنه يمكن للعنابي استغلال هذا النفوذ التركي في تمرير معدات وأسلحة وأفراد من وإلى ليبيا. كما أفاد تقرير أميركي نشر في سبتمبر الماضي بوجود آلاف المرتزقة السوريين الذين أرسلتهم أنقرة إلى الأراضي الليبية للقتال إلى جانب حكومة الوفاق، ما يعزز تقويض الأمن داخل البلاد، ويولد ردة فعل عنيفة من الليبيين.

وأوضح المفتش العام بوزارة الدفاع الأميركية في التقرير الجديد الذي رفعه بناء على معلومات القيادة الأميركية بإفريقيا (أفريكوم)، حجم الأنشطة والتدخلات التركية في ليبيا، موضحا أن أنقرة أرسلت إلى ليبيا ما لا يقل عن 5000 مرتزق سوري.

إلى ذلك، وصفت «أفريكوم»، المرتزقة السوريين الذين يقاثلون مع قوات الوفاق، بأنهم «غير متمرسين وغير متعلمين ودوافعهم وعود براتب كبير».

كما لفتت إلى أن بعض هؤلاء من المتطرفين والمتشددين، وقالت إن الشركة العسكرية التركية الخاصة «سادات» أشرفت على تدريبهم ودفع أجورهم، وتشير تقارير سابقة إلى أن أعمار المرتزقة الذين يقع تسفيرهم بعد إغرائهم بالجنسية التركية وألفي دولار شهريا، تتراوح بين 17 و30 سنة في عمليات مشابهة تماما لتجارة الحرب التي اعتمدها أنقرة في سوريا في السنوات الأخيرة.

في ذات الصدد، كشفت مصادر ليبية عن حالة من التذمر في صفوف المقاتلين المرتزقة، الذين توظفهم تركيا منذ أشهر لدمع الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق في طرابلس، وحسب مصادر عسكرية وإعلامية، فقد تظاهر عشرات المرتزقة السوريين داخل كلية الشرطة في طرابلس، احتجاجا على تأخر رواتبهم.

وأفادت المصادر، وفق فيديو مسرب من معسكر الكلية، بأن «أزمة مالية» وراء غضب المرتزقة السوريين الذين تأخرت رواتبهم 5 أشهر. وأوضحت المصادر، أن مستحقات المرتزقة المتأخرة بلغت حوالي 10 آلاف دولار للفرد الواحد منهم.

وتتصاعد الأصوات والدعوات المطالبة بإخراج المرتزقة من الأراضي الليبية نظرا لخطورتهم على جهود السلام في البلاد. ورغم ذلك تواصل أنقرة إرسال المرتزقة والأسلحة إلى ليبيا، وهو ما يطرح تساؤلات حول قدرة المجتمع الدولي، على ردع أنقرة وإلزامها بانتهاء تدخلاتها المتواصلة التي تسعى من خلالها إلى تأجيج الصراع في البلاد استمرارا لمخططاتها لنهب الثروات الليبية ومد أذرعاها في المنطقة عموما.

أفاد تقرير أميركي نشر في
سبتمبر الماضي بوجود آلاف
المرتزقة السوريين الذين أرسلتهم
أنقرة إلى الأراضي الليبية للقتال إلى
جانب حكومة الوفاق، ما يعزز
تقويض الأمن داخل البلاد،
ويولد ردة فعل عنيفة من
الليبيين.



العرفي: انتقال الإخوان لجمعية «الإحياء والتجديد» مجرد تغيير لجلد الأفعى

حوار / همسة يونس

رأى الأمين المساعد للحركة الوطنية الشعبية الليبية، وعضو رئاسة مجلس القبائل والمدن الليبية محمد جبريل العرفي، إن جماعة الإخوان اقتنعت أنها أصبحت منبوذة ومكروه من كل الوطنيين في ليبيا والوطن العربي عموماً.

وقال العرفي -أمين شؤون النقابات والروابط المهنية بأمانة المؤتمر الشعبي العام- في حوار مع بوابة إفريقيا الإخبارية، إن «انتقال جماعة الإخوان إلى جمعية تحت اسم «الإحياء والتجديد» بأنه بمثابة «تغيير لجلد الأفعى، فالسم مازال في رأسها وتتربص بفرائسها».

وأكد العرفي، ضرورة تحرير الحكومة والمؤسسات السيادية من هيمنة الميليشيات، أما بحل الميليشيات أو بنقل الحكومة إلى مكان آمن تمارس منه اختصاصاتها، مشيراً إلى أنه وفي حال انتقلت الحكومة إلى مدينة سرت مثلاً فمن الممكن الاستبشار بإجراء الانتخابات واختيار الشعب الليبي من يحكمه بحرية وشفافية، محذراً بأن الانتخابات في المناطق التي تحت هيمنة «الميليشيات» لن تكون حرة ونزيهة...

وإلى نص الحوار





** بداية.. ما أسباب ودلالات انتقال جماعة الإخوان إلى جمعية تحت اسم «الإحياء والتجديد»؟

جماعة الإخوان اقتنعت أنها أصبحت منبوذة ومكروه من كل الوطنيين في ليبيا والوطن العربي عموماً. الجماعة تمارس التقية والخديعة، فمرة يدعون حلها مثل ما حصل في إخوان مصراتة، ومرة يدعون الانشقاق عنها مثل إخوان الزاوية، ومرة يدعون الاستقالة منها مثل ما فعل المشري، ومرة ينكرون الانتماء إليها مثل ما فعل صوان، ولهذا نحن ندرك أنه فقط تغيير لجلد الأفعى، فالسم مازال في رأسها وتتربص بفرائسها. التربية الإخوانية تعتمد على الإنعان فكلام المرشد مقدس وغير قابل للنقاش، ولهذا هم يعيشون في انفصال عن الواقع، ويفتقدون لمهارات الابتكار والمبادرة والتكيف، ويظنون أن مثل هذه التغيرات تنطلي على الليبيين.

** ما هي انعكاسات هذا التغيير على المشهد الليبي؟

لن يؤثر شيئاً على المشهد الليبي، فالليبيين أصبحت عندهم قدرة على كشف أعضاء الإخوان، وكأن لديهم حاسة شم لمن هو ينتمي للإخوان أو متحالف معهم أو متعاطف مع مطالبهم أو حتى المحايد اتجاههم. سبق لي أن كتبت مقالا بعنوان (اخوانومتر) من سبع درجات لقياس موقف الشخص من جماعة الإخوان، تبدأ من المنتمي للجماعة إلى المتحالف معها إلى المتعاطف إلى المحايد إلى المبعض للجماعة إلى المعادي إلى المقاتل ضدها. الإخوان لن يغيروا أساليبهم، والليبيين لن يغيروا مواقفهم، لأن العبرة في العقيدة والاستراتيجية وليس في التكتيك.

** ما تقييمك لموقف الإخوان الراض لخروج الأتراك من ليبيا؟

يتفق الإخوان مع النظام التركي في توظيف الدين للأغراض السياسية، ويتفقون معهم في معاداة الهوية الوطنية، واستبدالها بخرافة الخلافة. تركيا هي الداعم الأساسي للتنظيم الدولي للإخوان، ويعد أردوغان أحد قادة جماعة الإخوان، من ناحية أخرى يتفق الأتراك والإخوان في نهج العمالة للأجنبي والتطبيع مع

**** جماعة الإخوان تتفق مع النظام التركي في توظيف الدين للأغراض السياسية.**



الإسرائيليين. الإخوان يحرصون على تواجد الأتراك في ليبيا لقناعتهم أنهم هم من أنقذوهم من زحف القوات المسلحة العربية لاجتثاث ميليشياتهم. لو انتهت الميليشيات ستتعري الجماعة وتفقد سيطرتها على الحكومة وهيئاتها، والمصرف المركزي، والموانئ، والمطارات. ولهذا سيقاتلون من أجل بقاء المرتزقة والجيش التركي الذي يحتل ليبيا.

** ماذا عن دور جماعة الإخوان في جلب التدخلات الخارجية لليبيا؟

جماعة الإخوان «مقاوم من الباطن» للعدو الذي يستهدف الوطن العربي وخاصة مصر. فكل هذه النقلات المستهدفة منها هي مصر. وخاصة بعد أن خرجت من عباءة جماعة الإخوان بفعل ثورة 30 يونيو، في شرق مصر كانت حماس الإخوانية، وفي جنوب مصر كان نظام البشير الإخواني، والآن يحاولون غرس شوكة في خاصرة مصر الغربية بتمكين جماعة الإخوان من حكم ليبيا. لكن غباء جماعة الإخوان يفقدهم المرونة والتكيف مع المستجدات، هم يظنون أن هناك صداقات دائمة وعداوات دائمة، الآن أمريكا بدأت تنفض يدها من الشرق الأوسط لمواجهة عدوها الرئيسي الصين التي أسست حلف مع إيران والهند وبعض دول شرق آسيا أي حوالي نصف سكان العالم، ستستخدم الإخوان الصيني بدلًا من الدولار مما سيؤدي إلى انهيار الدولار وتناهار معه الإمبراطورية الأمريكية. والسعودية متجهة للتطبيع مع إيران، وأمريكا في طريقها للاعتراف بإيران دولة نووية، والاعتراف بأن الخليج العربي مجال حيوي إيراني، وتصريح الأمير سلمان بتقليص نفوذ الوهابيين في القرار السياسي السعودي وبعث ثورة ثقافية إسلامية تقضي على التكفير وشيطنة المذاهب الأخرى، فلن يكون هناك عدا بين السنة والشيعة، أو بين الأشعرية والماترودية وغيرها من المذاهب الدينية.

** ما تأثير وجود الإخوان على المناخ

السياسي في ليبيا؟

جماعة الإخوان أداة تخريب وتآمر وعمالة وستستمر في ذلك

** الشعب الليبي أصبح لديه
قدرة على كشف أعضاء الإخوان.

** جماعة الإخوان هي أداة تخريب
وتآمر وعمالة.



لأن قضيتهم هي تمكين جماعة الإخوان من حكم ليبيا بأي وسيلة، فهم لا يؤمنون بالديموقراطية أو بالحرية أو بالعدالة الاجتماعية. المناخ السياسي يستمر متوتر مادام جماعة الإخوان منحوا دورا أكبر من حجمهم يلعبونه في الساحة الليبية، مثل تحكمهم في لجنة الحوار بعد د 36 عضو من الجماعة رغم أن حصتهم في الانتخابات كانت 4٪ فقط. زد على ذلك قدراتهم المالية في شراء الذمم والأصوات من ضعاف النفوس في لجنة الحوار. كما لا ننسى أن جماعة الإخوان متحالفة مع الميليشيات التي تسيطر على العاصمة وغرب البلاد عموما.

** ما هو موقف جماعة الإخوان من انتخابات نهاية السنة؟

جماعة الإخوان تعارض إجراء أي انتخابات في بيئة خارج سيطرتها، ولهذا تسعى بكل السبل لعرقلة وتأجيل إجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها، وانتهجت عدة سبل لذلك، بدأت بالعمل على الاستفتاء على دستور (تورا بورا) فأن تمت الموافقة عليه فتترسخ ولاية الفقيه التي تخدمهم، وأن لم تتم الموافقة عليه فستأجل الانتخابات إلى حين إعادة مشروع الدستور إلى الهيئة وبالتالي تتأجل الانتخابات ففي الحاليتين رابحين. لكن هذا المسعى قد فشل، فظهروا بعملية انتخاب الرئيس من البرلمان لأنهم يدركون قدرتهم على التحكم في أصوات النواب بالإغراء أو التهيب.

والطريق الثالث لتأجيل الانتخابات هو زعزعة الأمن وإشعال الحرب، حاولوا يؤثرها في الحاضنة الاجتماعية للجيش في المنطقة الشرقية لكنهم فشلوا، الآن يسعون لإشعال حرب في المنطقة الوسطى الهدف منها خلق رأي عام وانطباع بأن البيئة ليست آمنة لإجراء الانتخابات، هم يشترطون في الوقت لإعادة تنظيم فلولهم ولزيادة الضغط المعيشي على الليبيين

**** جماعة الإخوان تعارض إجراء أي انتخابات في بيئة خارج سيطرتها.**



لترضيخهم وتركيعهم للقبول بالواقع الذي هم جزء منه.

** ما السيناريو المتوقع خلال المرحلة المقبلة؟

الفيصل في الموضوع هو تحرر الحكومة والمؤسسات السيادية من هيمنة الميليشيات، أما بحل الميليشيات -وهذا يستغرق وقتاً ولهذا مستبعد- أو بنقل الحكومة إلى مكان آمن تمارس منه اختصاصاتها. فإن انتقلت الحكومة إلى سرت مثلاً ممكن نستبشر بأن الانتخابات ستجرى وسيختار الليبيون من يحكمهم بحرية وشفافية، رغم أن ذلك سيكون حل أعرج لأن المنطقة الغربية لن تكون الانتخابات فيها حرة ونزيهة وشفافة في ظل سيطرة الميليشيات، لأنها ستمنع المرشحين الآخرين من الدعاية لبرامجهم وستضغط على الناخبين وترهبهم وستهاجم مراكز الاقتراع وستشارك في عملية تزوير النتائج. إذن الحل الجذري هو اجتثاث الميليشيات من المشهد، لكن للأسف الحكومة غير جادة أو غير راغبة في ذلك لأن وجود الميليشيات يحقق بعض أغراضها، لأن هناك من همم النهب وليس الوطن، هناك من يحرص على تسييل المستخلصات إلى الشركات التركية ليقبض عمولاته التي اتفق عليها مع الشركات التركية قبل 2011.

لكن السيناريو الأقرب هو تمديد المرحلة الانتقالية واستمرار انقسام المؤسسات، واستمرار المعيشة الضيقة لليبيين واستمرار نهب مقدرات البلد، واستمرار فقدانه لسيادته. والسيناريو الأسوأ والأخطر هو انفصال برقة وفزان عن طرابلس، وما سيلحق هذا من حروب بينية على الموارد والحدود.

**** المناخ السياسي**
يستمر متوتر مادام جماعة الإخوان منحوا دوراً أكبر من حجمهم يلعبونه في الساحة الليبية، مثل تحكّمهم في لجنة الحوار بعدد 36 عضواً من الجماعة رغم أن حصتهم في الانتخابات كانت 4% فقط،



رشوان: تيار الإخوان مرفوض شعبيا ولا يمكن أن يفوز بالانتخابات

سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي سعيد رشوان أن تيار الإخوان المسلمين بات مرفوضا من الشعب وإذا خاض الانتخابات فلن يفوز بـ10% من الأصوات مضيئا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن تيار الإخوان أضى أيضا منبوذا من الدول الغربية التي كانت تستخدمه في بعض الأحيان وتعتبره شريكا سياسيا إلا أنه بعد تكشف حقيقته أصبحت كثير من الدول تعتبره تنظيم إرهابي وهناك تضيق أمني عليه.

إلى نص الحوار:





** أي مدى يمكن القول إن إخوان ليبيا سرطان ينخر جسد البلاد؟

الإخوان المسلمين فعلا يعتبرون سرطان في جسد المجتمعات وتاريخهم يؤكد ذلك فلم يعرف العالم التصفيات الجسدية إلا على يد الإخوان المسلمين منذ عشرينات القرن الماضي عندما قتلوا رئيس الوزراء في مصر آن ذاك وهذه كانت بداية الإرهاب.

وبالتأكيد فإن الشارع الليبي يكره تيار الإخوان وتيار الإسلام السياسي الذي يعبر عنه بزعامة الصادق الغرياني الذي يدعي أنه مفتي ليبيا وقد أفتى بإقالة المنقوش والوقوف ضد الاتفاق السياسي القائم الآن الذي أفضى لتشكيل حكومة صحيح أنها حكومة محاصصة لكنها أضعفت تأثيرهم لأنه لا أحد يقبلهم فقاموا باستخدام عقاربهم السامة عند ما يجدوا أنفسهم مرفوضون والأمور تخرج عن سيطرتهم.

** لو تحدثنا عن ملفات الفساد المالي والسياسي في ليبيا إلى أي مدى يمكن القول أن الإخوان متورطون فيه؟

تيار الإخوان مسؤولون عن كثير مما حدث في ليبيا بعد 2011 من فوضى واغتيالات وفساد لأنهم أعلى سلطة في البلاد فلا يستطيع أحد أن يبرئ الإخوان مما جرى في ليبيا منذ بداية أحداث 17 فبراير وحتى انتخابات المؤتمر الوطني 2012 حيث فرضوا رغبتهم على إرادة الشعب ورغم أنهم لم يفوزوا بالأغلبية إلا أنه عند تشكيل الحكومة رفضوا ووقفوا بقوة السلاح ولا زالوا إلى اليوم يسيطرون على مفاصل الدولة ويملكون كميات كبيرة من السلاح وتمكنوا من السيطرة على قطاع الأمن والمخابرات والإعلام ووزارة

**** الإخوان سرطان
في جسد المجتمعات
وتاريخهم يؤكد
ذلك**



الخارجية وكل المرافق الحيوية في البلاد ولا زالوا يديرونها إلى اليوم والمشكلة أنهم يتعاملون بقوة السلاح لصد أي محاولة للخلاص منهم كما فعلوا مع المجلس الرئاسي بحجة رفضهم لتغيير رئيس المخابرات واعتراضهم على تصريحات وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش التي تحدثت عن بنود اتفاق جنيف الذي ينص على خروج الأجانب وهو ما اعتبروه معادي لهم وهذا ما فعلوه مع رئيس الحكومة الأسبق علي زيدان عام 2013 حيث ألقوا القبض عليه وقاموا بتصويره وتكرار السيناريوهات يؤكد أن نفس المجموعة هي من يتحكم في المشهد الليبي الآن وبالتأكيد فإن هناك دول بعينها تقف وراء هذه الجماعة على رأسها تركيا وقطر كما أن هناك دول غربية ومجاورة لديها مصلحة في هذا الصراع وتقوم بتغذيته وعند الحديث عن ملفات الفساد فإن تيار الإخوان متهمون بالاستيلاء على كثير من أموال الخزانة الليبية وأصبحوا أغنياء بعد امتلاك هذه الأموال وتهريبها ومن ثم استخدموا في الانتخابات ويمكن أن يؤثر هذا المال الفاسد على الانتخابات كما يستخدمون هذه الأموال في رشوة الكثير من المنظمات الدولية.



**** الإخوان**
مسؤولون عن ما حدث في
ليبيا بعد 2011.
**** الشعب تنبه لمساعي**
تعكير الإخوان صفو العملية
السياسية بليبيا

**** برأيك ما مدى شعبية تيار الإخوان في ليبيا؟ ولماذا؟**

لقد أصبحوا مكروهين من الشعب وأيضا أصبحوا منبوذين من الدول الغربية التي كانت تستخدمهم في بعض الأحيان وتعتبرهم شركاء سياسيين إلا أنه بعد تكشف حقيقتهم أصبحت كثير من الدول تعتبرهم تنظيم إرهابي وهناك تضيق أممي عليهم وهم يحاولون مواجهة هذه الضغوطات باستخدام أسماء جمعيات خيرية

**** برأيك ما دلالات وأسباب تغيير اسم جماعة**

إخوان ليبيا؟

هي محاولة التفاف يمارسون منذ زمن لأنهم يتحدثون في السياسة وما يسمونه بحكم الشريعة لكن في الواقع



يسعون للسيطرة على السلطة واستخدام المال لتحقيق أهدافهم لكنهم إذا دخلوا في انتخابات لن يتحصلوا حتى على 10% من الأصوات ومهما تلونوا فإن الشعب يعرفهم صحيح أنهم قد أتوا بوجه غير معروفة لكن إذا كشف أمرهم سوف يتعرضون لمشكلة وهم الآن يحاولون دغدغة العواطف إلا أن الناس عرفوا حقيقتهم ولن يتأثروا بهذا الكلام

النموذج المصري كان واضحا عندما وصل الإسلاميين للسلطة قاموا باستغلال البلاد لصالح جماعاتهم وتحالفوا مع الإرهابيين وتمكنت مصر من اقتلاعهم بمساعدة الجيش وهذه هي نفس المجموعة الموجودة في ليبيا الآن.

**** إلى أي مدى يمكن القول أن قوة تيار الإخوان في ليبيا بدأت تضعف سواء سياسيا أو شعبيا أو عسكريا؟**

بالفعل فإنها بدأت تضعف ومحاولة هجومهم على المجلس الرئاسي أدى لكشفهم أمام الشعب الليبي والعالم وفضح أنهم ليسوا ضد شخص بعينه وإنما ضد الاتفاق الوطني والانتخابات وتأسيس الدولة المدنية والانتخابات على اعتبار أن السلطة القائمة سوف توصل البلاد للانتخابات التي يرفضونها لتستمر الفوضى وعدم الاستقرار وتواصل سيطرة الميليشيات فهم يعرفون أنه إذا استقرت الدولة سوف يتحولون لمجرمين لأن أعمالهم الجنائية في القتل والإرهاب مسجلة بالإضافة إلى التجاوزات المالية التي قاموا بها.

برأيك ما مستقبل تيار الإخوان بليبيا؟

الشعب الليبي أصبح متفطن لتيار الإخوان ومشر وعهم وأدركوا أنها مجموعة مجرمة تستخدم الميليشيات المسلحة لتحقيق أهدافها وأعتقد أن المرحلة القادمة ستكون مصالحة وطنية ونزع السلاح وإقامة الدولة المدنية وهذا ما دفعهم لارتكاب الحماقات المتمثلة في الهجوم على مقر المجلس الرئاسي لتعطيل مشروع بناء الدولة وهو نفس ما فعلوه عام 2014 بإطلاق ما يسمى عملية فجر ليبيا للسيطرة على طرابلس بالقوة بعد خسارة الانتخابات ولكن الشعب الآن تنبه لمساعدتهم تعكير صفو العملية السياسية في ليبيا.

**** عند الحديث عن ملفات الفساد فإن تيار الإخوان متهمون بالاستيلاء على كثير من أموال الخزنة الليبية وأصبحوا أغنياء بعد امتلاك هذه الأموال وتهريبها ومن ثم استخدامها في الانتخابات.**



كاريكاتير



محمد قجوم